تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

د. أمحمد بن البار
جامعة محمد بوضياف، المسيلة -الجزائر
med.elbar@hotmail.com

د. صلاح الدين شريط
جامعة محمد بوضياف، المسيلة -الجزائر
cherietsalaheddine4@gmail.com

Analysis of the development of the structure of the general budget in Algeria during the period 2000-2016

Dr. Ben Elbar Mohamed
University of mohamed Boudiaf - M'Sila; Algeria

Dr. cheriet Salah Eddine
University mohamed Boudiaf- M'Sila; Algeria

Received:2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

تأتي الدراسة بعنوان تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016، ومشكلة الدراسة متمثلة في بنية الموازنة العامة في الجزائر بوجود تساؤلات: ماهي بنية الموازنة العامة في الجزائر؟ لماذا يكون هناك تزايد في عجز الموازنة الجزائرية؟ وتهدف الدراسة الى التعرف والتعرض الى: مفاهيم للموازنة العامة والعجز المواوزني، أنواع عجز الموازنة العامة للدولة، التعرف على بنية الموازنة العامة في الجزائر، واتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وباختبار الفرضيات وصلت الى عدة نتائج أهمها:

- ✓ الموازنة العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة؛
- ✓ تزايد قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2009 -2016 يرجع الى زيادة النفقات العامة على ايرادات العامة؛
- ✓ يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- ✓ أن السبب في بروز العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر يرجع الى التقلبات التي حصلت في اسعار البترول، وهذا ما اثبتته نتائج الدراسة فعند ارتفاع اسعار البترول يزداد معدل النمو وبالتالي يتقلص العجز والعكس صحيح.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة.

Résumé:

L'étude est intitulée « Analyse de l'évolution de la structure du budget de l'Etat en Algérie pendant la période 2000-2016 ». La problématique de l'étude est liée à la structure du budget de l'Etat en Algérie avec les questions suivantes: quelle est la structure du budget de l'Etat en Algérie? Pourquoi y a t-il une augmentation du déficit budgétaire algérien? Les objectifs de l'étude sont d'identifier et d'exposer les concepts de budget public et les déficits budgétaires, les types de déficit budgétaire de l'État, d'identifier la structure du budget en Algérie. L'étude repose sur une approche analytique descriptive et les tests d'hypothèses ont abouti à plusieurs résultats :

- Le budget est une estimation détaillée des dépenses et des recettes de l'État pour une période donnée, habituellement une année;

- L'augmentation du déficit dans le budget de l'Etat en Algérie au cours de la période 2009-2016 est due à l'augmentation des dépenses publiques par rapport aux recettes publiques;

- Le déficit du budget de l'Etat en Algérie est l'une des principales raisons engendrant d'autres problèmes économiques tels que l'inflation élevée, le chômage et les faibles taux de croissance économique, cet

indice affecte la performance des indicateurs macroéconomiques;
- Le déficit dans le budget de l'Etat en Algérie est dû aux fluctuations des prix du pétrole, comme en témoignent les résultats de l'étude, lorsque le prix du pétrole augmente, le taux de croissance augmente et le déficit budgétaire baisse et vice versa.
Mots-clés: *budget général, déficit budgétaire général, dépenses publiques, recettes publiques.*

مقدمة:

لقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول النامية عجزا في الموازنة العامة نتيجة زيادة نفقاتها على ايراداتها، إذ تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم، إذ أصبحت إحدى الاشكاليات الاقتصادية المستعصية في معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وبالرغم من كل تبذله تلك الدول من جهود للتخلص من مشكلة العجز في موازناتها العامة، إلا أن معظمها لم تتوصل الى حلول جذرية، ولا سيما الدول المتخلفة منها، التي تتميز بانعدام الاستقرار الاقتصادي، والذي زاد من مشكلة العجز في موازناتها العامة.

وكما هو معلوم أن عجز الموازنة العامة هو انعكاس لعدم قدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.

وانطلاقا من العرض السابق تبرز لنا معالم إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

1. **إشكالية الدراسة:** ما هو هيكل وبنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ ماذا نعني بالموازنة العامة والعجز الموازني؟؛
- ✓ ما هي أنواع عجز الموازنة العامة في الجزائر؟؛
- ✓ ماهي بنية الموازنة العامة في الجزائر؟

2. **فرضيات الدراسة:** لدراسة إشكالية الموضوع طرحت جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- ✓ الموازنة العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة؛
- ✓ النمو المتزايد في النفقات العامة عن الايرادات العامة هو السبب الرئيسي لعجز في الموازنة العامة؛
- ✓ يؤدي العجز في الموازنة العامة إلى الاخلال بالمؤشرات الاقتصادية الكلية.

3. **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى إبراز تحليل بنية الموازنة العامة في الجزائر، بإتباع أسلوب المنهج التحليلي وذلك على ضوء بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- ✓ التطرق إلى مفاهيم للموازنة العامة والعجز المواوزني؛
- ✓ التطرق إلى أنواع عجز الموازنة العامة للدولة؛
- ✓ التعرف على بنية الموازنة العامة في الجزائر، خلال فترة الدراسة.

4. **حدود الدراسة:**

- ✓ **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ **الإطار الزماني:** لقد تم تحديد فترة الدراسة (2000-2016).

5. **منهج الدراسة:** لمعالجة هذا الموضوع نستخدم دراسة تحليلية وصفية في الجزائر، وسيتم الاستعانة ببرنامج Excel .وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى محورين: المحور الأول: الاطار النظري للموازنة العامة، أما المحور الثاني: هيكل وبنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2000 -2016).

أولا: الاطار النظري للموازنة العامة

1. **مفهوم الموازنة العامة:** تعددت تعريفات الموازنة العامة، ومن تعريفاتها ما يلي:

الموازنة العامة هي "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، مُعتمد من السلطة التشريعية المختصة ويمثل تعبيرًا ماليًا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها"[1].

كذلك هي "خطة مالية تتضمن تقدير النفقات الدولة وايراداتها لفترة مقبلة تكون سنة واحدة في الغالب من أجل تحقيق أهداف السلطة السياسية"[2].

2. **مبادئ الموازنة العامة:** تشتمل الموازنة العامة على عدة قواعد تُحكِم تحضيرها واعتمادها، وهي[3]:

- ✓ **مبدأ السنوية:** أي مدة زمنية تكون عادة سنة؛
- ✓ **مبدأ الشمول:** شاملة لجميع النفقات والإيرادات؛
- ✓ **مبدأ العمومية (عدم التخصيص، الشيوع):** أي موارد ونفقات شائعة فلا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة نفقات معينة؛
- ✓ **مبدأ الوحدة:** موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة؛
- ✓ **مبدأ الوضوح:** تتسم الموازنة العامة بالوضوح الكافي لفهم محتويات وتفصيلات الموازنة إذ لا تُدرج اعتمادات مجملة بل مفصلة؛

- ✓ **مبدأ المرونة**: أي سهولة التنفيذ بمراعاة الاحتمالات المختلفة التي قد تواجهها خلال السنة، والبحث عن بدائل لهذه الاحتمالات؛
- ✓ **مبدأ التوازن**: بين نفقات الموازنة وإيراداتها، لكن قد يُخل بها للظروف التي تمر بها الدولة، وأصبح عجز الموازنة أمراً شائعاً ويتم معالجته إما بالاقتراض، أو بضغط الإنفاق أو زيادة الإيراد أو بكليهما معاً؛
- ✓ **مبدأ المشاركة**: بين البرلمان والحكومة والمختصين (خبراء إعداد الموازنة).

3. **هيكل وبنية الموازنة العامة**: تتكون الموازنة العامة من الايرادات العامة والنفقات العامة ويتم تناولهما فيما يلي:

1.3. **الإيرادات العامة**: "مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[4].

كما يمكن تعريفها على أنها "مجموع الأموال الخاصة التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها أو من أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"[5].

تمثل الإيرادات العامة جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تُقدمها إلى الأفراد (الرسوم)، أم بدون مقابل (الضرائب)، فضلا عن إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين ويقسم إلى عام وخاص)، وكذلك القروض العامة سواءًا الداخلية منها أو الخارجية. وتُعد المصادر الطبيعية (الإيرادات المالية لتصدير النفط الخام) مصدراً مهماً وأساسيًا في جانب الإيرادات العامة للدولة الريعية إذ تشكل نسبًا مُرتفعة من إيرادات الموازنة العامة[6].

2.3. **النفقات العامة**: النفقات العامة هي" مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"[7].

كما يمكن أن تعرف أيضا بأنها "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة[8] بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة"[9].

4. **عجز الموازنة العامة**

1.4. **مفهوم العجز الموازني**: العجز الموازني هو "زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة، فالنفقات هي التي تحدِّد غالباً حجم العجز، ولما كان العجز يُتعرَّف عليه في العادة عند إعداد الموازنة وقبل البدء في التنفيذ فإن الحكومة تعمل بدايةً على علاجه إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإذا لم تستطيع ذلك أو غير راغبة، فإن العجز يعالج بالغير؛ يُرى في

الفكر المالي الحديث أن المطلوب هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأن الدولة تتعمَّد إيجاد عجز في موازنتها وهو ما يُعرف بالعجز المخطط"[10].

2.4. **أنواع عجز الموازنة العامة للدولة**: تصاب الموازنة العامة بأنواع من العجز وهي[11]:

أ- **العجز المؤقت**: يُسمى بالعجز الموسمي، ويحدث نتيجة لأسباب طارئة أو غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة، وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي لحدوثه، ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة؛

ب- **العجز المُقدَّر**: يسمى أيضاً بالعجز المخطط أو المقصود، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي ألجأت الدولة إليه؛

ت- **العجز الهيكلي**: يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة، فيصبح عجزاً دائماً، والسبب في ذلك عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره؛ أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً إنتاجاً كافياً؛

3.4. **التمويل بالعجز**:

أ. **مفهوم التمويل بالعجز**: يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سواء في ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي أو الخارجي أو التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي[12]؛

ب. **مفاهيم ومصطلحات حول التمويل بالعجز**: تستخدم أدبيات المالية العامة عدة مصطلحات لكن تخلط في معناها، من بينها[13]:

ت. **تمويل عجز الموازنة**: يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سواء في ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي أو الخارجي، أو التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد، أو زيادة الائتمان المصرفي.

ث. **تمويل الموازنة بالعجز**: هو حالة قيام الحكومة بتمويل الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي.

ثانيا: هيكل وبنية الموازنة العامة في الجزائر

1. **تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري:** عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها "تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحدّدة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[14].

2. **هيكل الموازنة العامة في الجزائر:** تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين: النفقات العامة، الإيرادات العامة. وفيما يلي سنتطرق إلى دراسة المعايير التي تبوب على أساسها مكونات الميزانية العامة في الجزائر، أي تبويب كل من النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر.

1.2. **تبويب النفقات العامة في الجزائر:** تبوب النفقات العامة وفقا للأصناف التالية[15]:

أ. **التبويب الإداري:** تبوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- **التبويب حسب الوزارات:** أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير؛
- **التبويب حسب طبيعة الاعتمادات:** أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

ب. **التبويب الوظيفي:** حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي:

- ✓ الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن؛
- ✓ الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛
- ✓ الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة؛
- ✓ النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

ت. **التبويب الاقتصادي:** يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- ✓ نفقات التسيير (النفقات الجارية) ونفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)؛
- ✓ نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع.

إنّ نفقات المصالح تهدف إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة وهي ضرورية لسيرها، أما نفقات التحويل تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

ث. **التبويب المالي:** من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- **النفقات النهائية:** وتمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية؛

❖ **النفقات المؤقتة**: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة، حيث أن هذه النفقات تتعلق بالخزينة.

2.2. **تبويب الإيرادات العامة في الجزائر**: تبوب الإيرادات عكس النفقات التي تبوب حسب الأهداف التي تحققها، ولذلك فإن تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

أ. **التبويب القانوني**: يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخول لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات واللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي خولها لها القانون.

ب. **التبويب الاقتصادي**: يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنا يمكن أن نميز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال (الثروة) وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة...الخ. إنّ إيرادات ونفقات الموازنة العامة التي من خلالها يتم التعبير عن اختيارات الموازنة وفقا لمدونة تسمح بترقيم وتبويب عمليات إيرادات ونفقات الدولة وهو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة.

3.2. **تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**: الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الميزانية العامة/ الناتج المحلي الإجمالي
2000	1178,122	1578,161	400,039	9,70
2001	1321,028	1505,526	184,498	4,36
2002	1550,646	1603,188	52,542	1,16
2003	1639,265	1974,466	335,201	6,38
2004	1888,93	2229,899	340,969	5,55
2005	2052,037	3082,828	1030,791	13,63
2006	2453,014	3639,925	1186,911	13,96
2007	3108,669	3687,9	579,231	6,19
2008	4191,053	5190,4	999,347	9,05
2009	4246,334	3676	-570,334	5,72-
2010	4466,94	4392,8	-74,14	0,62-
2011	5731,752	5790,1	58,348	0,40
2012	7058,1	6339,3	-718,8	-4,43
2013	6024,1	5957,5	-66,6	-0,40
2014	6980,2	5718,9	-1261,3	-7,33
2015	7656.3	5103.1	-2553,2	-1,52
2016	7984.1	4747.43	-3236,67	-1,87

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie ،séries rétrospectives، statistiques monétaires1964-2011,hors série ،Juin.2012 ;sur le site: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_series restrospectives2011.pdf.

Ministère des Finances : Direction Générale des Impôts; http://www.mf.gov.dz-

les rapports annuels de la Banque ; sur le site: http://www.bank-of-: www.bank-of-algeria.dz،-Banque d'Algérie algeria.dz/html/rapport.htm.

رصيد الميزانية = إجمالي الإيرادات العامة – إجمالي النفقات العامة

شكل رقم (01): تحليل تطور بنية الموازنة العامة في في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

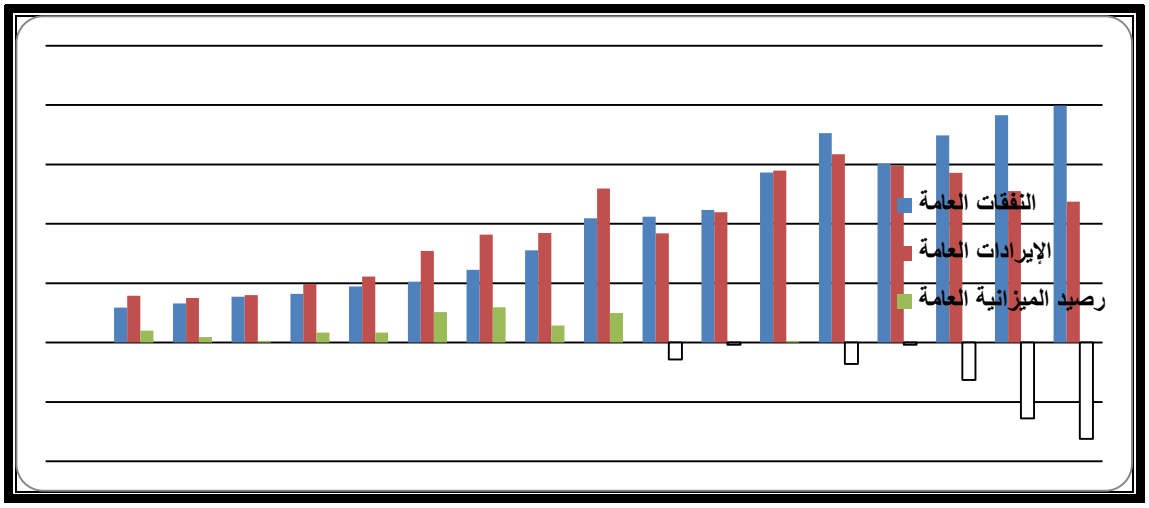

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (01)، نلاحظ أن رصيد الميزانية سجل رصيد الميزانية فائضا خلال الفترة 2000-2008، حيث بلغ 400,039 مليار دج سنة 2000، وبنسبة 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109,46% سنة 2000، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 1578,16 مليار دج، إضافة إلى الارتفاع الطفيف لنفقات التسيير بنسبة 10,52% سنة 2000، وقد ترجم الارتفاع في الإيرادات العامة بواسطة تدفق الادخار العمومي بمقدار 721,97 مليار دج، أي بنسبة 45,75% من إجمالي الإيرادات العامة. كما سجل فائض رصيد الميزانية انخفاضا سنتي 2001 و2002، حيث بلغ مقدار184,498 مليار دج و52,542 مليار دج على التوالي مقارنة بسنة 2000، وبنسبة 4,36% و1,16% لسنتي 2001 و2002 تواليا، والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار البترول وكذا انخفاض الجباية البترولية بنسبة 18,48% و1,41% مقارنة بنسبة 2000، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 541,893 مليار دج و505,472 مليار دج لسنتي 2001 و2002، وبنسبة 12,55% و13,91% من إجمالي الإيرادات العامة. وفي سنة 2003 ارتفع رصيد الميزانية إلى 335,201 مليار دج، أي بنسبة 6,38% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول 29,03 دولار سنة 2003، وارتفاع الجباية البترولية بنسبة 36,28% مقارنة بسنة 2002، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 851,705 مليار دج سنة 2003 وبنسبة 43,14% من إجمالي الإيرادات العامة. عرف رصيد الميزانية ارتفاعا سنة 2005 بمقدار 1030,791 مليار دج، أي بنسبة 13,63% من الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول الى 65,86 ودولار وكذا ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 52,64% سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 (15,62%)، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 3082,828 مليار دج سنة 2005،

وقد ترجم الارتفاع في الإيرادات العامة بواسطة تدفق الادخار العمومي بمقدار 1837,696 مليار دج، أي بنسبة 59,61%، ومع هذا المستوى من الادخار والذي يعتبر قريبا من حجم النفقات العامة الإجمالية لسنة 2005، حقق صندوق ضبط الإيرادات الهدف الذي أنشأ من أجله وهو السماح للسلطات العامة بتخفيف الصدمات الخارجية الممكنة وإتباع إذا لزم الأمر سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية[16].

وبعد الانخفاض الذي سجله رصيد الميزانية سنة 2007 بمقدار 579,231 مليار دج، عاود الارتفاع سنة 2008 إلى 999,347 مليار دج، أي بنسبة 9,05% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,19% سنة 2007 و13,96% سنة 2006، ترجم الارتفاع في الجباية البترولية بنسبة 32,48% سنة 2008، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 2972,625 مليار دج، أي بنسبة 57,27% من إجمالي الإيرادات العامة. أدى تراكم هذه الفوائض منذ سنة 2000 إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ قائم هذا الصندوق في نهاية 2008 مبلغ 4280 مليار دج في شكل مخزون للادخارات المالية للخزينة مودعة لدى بنك الجزائر، هكذا تزايدت قدرة التمويل الخاصة بالخزينة سنة 2008، وتمثل القدرة نسبة 38,9% من الناتج المحلي الإجمالي و83,7% من الإيرادات الكلية سنة 2008، وأكثر من المبلغ الكلي للنفقات العامة سنة 2008[17]. سجل رصيد الميزانية عجزا بمقدار 570,334 مليار دج سنة 2009، أي بنسبة 5,72% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى انخفاض الجباية البترولية بمقدار 3676 مليار دج مقارنة بسنة 2008، أي بنسبة 29,18% سنة 2009، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 1375,977 مليار دج، أي بنسبة 37,43% من إجمالي الإيرادات العامة. إلا أن معدل التضخم سجل ارتفاعا في سنة 2009 حيث بلغ نسبة 5,74%، وهذا يعود في جانب كبير منه إلى طريقة تمويل هذا العجز، ولجأت الدولة إلى تمويله عن طريق الإصدار النقدي والتمويل غير بنكي، والتمويل الخارجي، وعن طريق صندوق ضبط الإيرادات.

انخفض العجز إلى 74,14 مليار دج سنة 2010، أي بنسبة 0,62% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل5,72% سنة 2009، ويفسر هذا التراجع إلى ارتفاع الجباية البترولية إلى 2905 مليار دج، أي بنسبة 20,40% سنة 2010، مقارنة بالارتفاع في النفقات العامة إلى 5731,752 مليار دج، أي بنسبة 28,31%، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 1733,722 مليار دج، أي بنسبة 39,47% من إجمالي الإيرادات العامة. لم يسمح هذا الحجم من الادخار الميزاني بتمويل كامل نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2009 و2010، ولكن في المقابل، يعتبر قائم صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع ليبلغ 4842,8 مليار دج مقابل 4316.5 مليار دج سنة 2009، في شكل مخزون للادخارات المالية مودعة لدى بنك الجزائر[18].

لقد تعززت طاقة التمويل (المتراكمة) الخاصة بالخزينة العمومية في 2010، لتبلغ 40,2% من الناتج المحلي الإجمالي، 110,6% من الإيرادات الكلية و107,3% من النفقات العامة. ويضمن تكوين طاقة التمويل هذه

الخاصة بالخزينة العمومية، عبر تأسيس صندوق ضبط الإيرادات مواصلة تحفيز النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق الإنفاق العمومي من جهة، وإمكانية إتباع سياسات ميزانية مضادة للدورة محتملة مع ضمان استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط من جهة أخرى[19]. ازداد رصيد الميزانية عجزا سنة 2012، حيث بلغ 718,8 مليار دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية 22,5%، وخاصة الارتفاع الكبير للنفقات الجارية 27,2%، بعد الارتفاعات التي لا تقل حدة سجلت في 2011، 31% و45,9% على التوالي[20].

وفي سنة 2014 سجل رصيد الميزانية عجزا والذي بلغ 1261,3 مليار دج، حيث فاق العجز المسجل سنتي 2009 و2012، ويرجع إلى انخفاض الجباية البترولية إلى 3388,3 مليار دج سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، أي بنسبة7,88% سنة 2014، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 1232,6 مليار دج، أي بنسبة 21,55% من إجمالي الإيرادات العامة.

أما في سنتي 2015 و2016 سجل رصيد الميزانية عجزا والذي بلغ 2553,2 و 3236,67 مليار دج على التوالي، أي بنسبة 1.52% و1.87% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية.

نتائج الدراسة:

إن العجز في الموازنة العامة للدولة هو أحد الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، إذ أصبح التصدي لمشكلة عجز الموازنة من الأمور الجوهرية التي تتصدر أي برنامج جاد لمكافحة الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية، لذا فالتقليل من العجز يتمحور حول كيفية العلاج.

ومن خلال ذلك تم تسليط الضوء على تحليل هيكل وبنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلى:

- ✓ الموازنة العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة؛
- ✓ تزايد قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2009-2016 يرجع الى زيادة النفقات العامة على ايرادات العامة؛
- ✓ يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- ✓ أن السبب في بروز العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر الى التقلبات التي حصلت في اسعار البترول، وهذا ما اثبتته نتائج الدراسة فعند ارتفاع اسعار البترول يزداد معدل النمو وبالتالي يتقلص العجز والعكس صحيح.

الهوامش والإحالات:

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص460.

[2] طاهر الجنابي، علم المالية والتشريع المالي، دار العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة،2008، ص 102

[3] عدنان حسين الخياط وآخرون، اقتصاديات الموازنة العامة، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص37-38.

[4] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ط (4)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص115.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط (1)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص63.

[6] كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الخلدونية، الجزائر،2007، ص81.

[7] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص437.

[8] الهيئة العامة :هي كل هيئة شخصية معنوية وتخضع لأحكام القانون العام وتسير أمورها بمفردها، وتستمد صلاحياتها من القانون مباشرة.

[9] فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص59.

[10] إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص29-32.

[11] وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الاردن، 2005، ص ص 87-88.

[12] إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، مرجع سابق، ص32.

[13] إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، مرجع سابق، ص32.

[14] المادة 06 من القانون 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.

[15] لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص 34- 38.

[16] Banque d'algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2005, Avril 2006,, p81.

[17] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر2009، ص 111.

[18] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010 ،جويلية 2011، ص83.

[19] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق ، ص 86.

[20] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، ص 95.